الإسلام يقود الحياة

(٢)

صورة عن إقتصاد المجتمع الأسلامي

محمد باقر الصدر

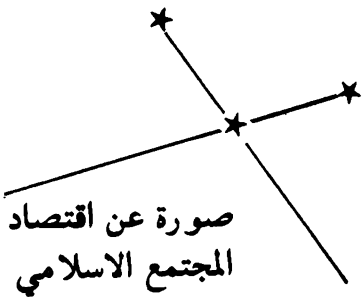

صورة عن اقتصاد المجتمع الاسلامي

الطبعة الثانية

السيد محمد باقر الصدر

شبكة الفكر
alfeker.net

صورة عن اقتصاد المجتمع الإسلامي

دار التعارف للمطبوعات

اسم الكتاب : صورة عن اقتصاد المجتمع الإسلامي
المؤلف : محمد باقر الصدر

الناشر : دار التعارف للمطبوعات ـ شارع سوريا بناية درويش ـ الطابق الثالث ص . ب ٨٦٠١ ـ ت ٢٤٧٢٨٠ ـ بيروت ـ لبنان

الحقوق : محفوظة للناشر

الطبع : ١٩٧٩ م ـ ١٣٩٩ هـ

كلمة الدار

إن الإقتصاد ومسائله الشائكة وقضاياه المستعصية قد أصبحت شرايين حياة البنية الإجتماعية وقلبها النابض بالنشاط المالي والحركة العمرانية .

والقسم الكبير من الإقتصاد يرتبط بالثروات الداخلية الطبيعية مثل الأرض ، الماء ، المعادن ، المناجم ، آبار البترول ، الثروات الحيوانية البحرية ، والمصانع المنتجة و . . . فيدرس علم الاقتصاد مسألة ملكية هذه الثروات أولاً وكيفية توزيعها على الشعب ثانياً والأساليب التي تتخذ للحيلولة دون التضخم المالي ثالثاً ووضع الحدود أمام جشع أصحاب المعامل رابعاً وتوفير حياة رخية للمجتمع وتلبية حاجاتهم من المسكن والعمل الذي يدرّ عليهم بالمال خامساً و . . . هكذا .

إن معظم الناس وخاصة الجيل الطالع يظنون بأن الإسلام لم يتطرق إلى هذه المجالات ولم يأت بشيء يضاهي النظامين الرأسمالي والماركسي بشطريه الإشتراكية أو الشيوعية ، فيجب -

حسب زعمهم ـ على المسلمين إما أن يلتقطوا من الشرق والغرب قوانينهم الإقتصاديّة ويتبعوا الآخرين في توزيع الثروات واما ان ينكمشوا في المساجد ويتركوا حرية إدارة الناس وسياسة المجتمع للسياسيين والمقننين في أجهزة البرلمان .

ولكن هذا المؤلف القدير آية الله العظمى السيد محمد باقر الصدر دام ظله قد عالج المسائل الإقتصادية في كتابه العلمي الكبير « اقتصادنا » وأثبت للجميع بأن الإسلام غني في حقل الإقتصاد بمفاهيمه وقوانينه الدقيقة للانتهاج في سبيل لا يظلم ولا يحيف لأحد أبداً .

ويلقي هذا الكتاب الذي بين أيدينا ضوءاً على المعالم الإقتصادية في الإسلام ويعطي صورة واضحة عن المنهاج الإقتصادي الذي تتبناه رسالة الله في الأرض . . .

وتتشرّف « دار التعارف » بطباعة هذا الكتاب وتوزيعه في العالم الإسلامي لعل الله سبحانه يوفق شبابنا وفتياتنا إلى دراسة هذا الكتاب والعودة إلى الدين الحنيف الذي هو خير نظام على وجه الأرض لإسعاد الإنسان .

دار التعارف للمطبوعات

بسم الله الرحمن الرحيم

والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام
على سيد خلقه محمد
وعلى الهداة الميامين من آله الطاهرين

وبعد فإني أشعر باعتزاز كبير يغمر نفسي وأنا أتحدث إلى هذا الشعب العظيم إلى هذا الشعب الإيراني المسلم الذي كتب بجهاده ودمه وبطولته الفريدة تاريخ الإسلام من جديد وقدم إلى العالم تجسيداً حياً ناطقاً لأيام الإسلام الأُولى بكل ما زخرت به من ملاحم الشجاعة والإيمان .

ويزداد شعوري عميقاً وأنا أجد هذا الشعب أمام لحظة عظيمة لا تشكل منعطفاً في تاريخه فحسب بل تشكل منعطفاً في حياة الأُمة الإسلامية كلها وهي اللحظة التي يقف فيها هذا الشعب المجاهد ليعلن رأيه في الجمهورية الإسلامية التي طرحها قائده الإمام الخميني وليؤكد من جديد بتصويته إلى جانب الجمهورية الإسلامية إيمانه بالإسلام بعد أن أكد ذلك سابقاً بما قدم من تضحيات وما مارسه من ألوان العطاء والجهادوليْبتدىءمع كلمة (نعم) التي سوف يقولها الشعب الإيراني المجاهد للجمهورية الإسلامية مرحلة جديدة في حياة المسلمين تخرجهم من ظلمات

الجاهلية إلى نور التوحيد ومن ألوان استغلال الإنسان للإنسان إلى العبودية المخلصة لله تعالى التي تشكل الأساس الحقيقي للحرية والعدل والمساواة .

ولم يكن الإمام الخميني في طرحه لشعار الجمهورية الإسلامية إلا استمراراً لدعوة الأنبياء وامتداداً لدور محمد وعلي عليهما السلام في إقامة حكم الله على الأرض وتعبيراً صادقاً عن أعماق ضمير هذه الأُمة التي لم تعرف لها مجداً إلا بالإسلام ولم تعش الذل والهوان والبؤس والحرمان والتبعية للكافر المستعمر إلا حين تركت الإسلام وتخلت عن رسالتها العظيمة في الحياة .

وليست الشريعة الإسلامية خياراً من خيارين بل لا خيار سواها لأنها حكم الله تعالى وقضاؤه في الأرض وشريعته التي لا بديل عنها :

﴿ وَمَا كَانَ لمؤْمِنٍ ولاَ مؤْمِنَةٍ إِذَا قضَىَ اللهُ وَرَسُولُهُ أَمْراً أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الخيرةُ منْ أَمْرهِمْ ﴾[1] .

ولكن الإمام أراد أن يؤكد للشعب الإيراني المسلم من جديد اختياره وإرادته وجدارته بتحمل هذه الأمانة العظيمة بوعي وتصميم .

ولا شك أنكم باختيار الجمهورية الإسلامية منهجاً في الحياة وإطاراً للحكم تؤدون فريضة من أعظم فرائض الله تعالى وتعيدون

---

(١) سورة الأحزاب آية ٣٦ .

إلى واقع الحياة روح التجربة التي مارسها النبي الأعظم وكرس حياته كلها من أجلها وروح الأطروحة التي جاهد من أجلها الإمام أمير المؤمنين وحارب لحسابها المارقين والقاسطين وروح الثورة التي ضحى الإمام الحسين آخر قطرة من دمه الطاهر في سبيلها .

انكم بالاختيار العظيم تحققون للدماء الطاهرة التي اريقت قبل ثلاثة عشر قرناً على ساحة كربلاء هدفها الكبير .

ومن الطبيعي أن تجد الحضارة الغربية في احتياركم الواعي للإسلام منهجاً للحياة تحدياً صارخاً لاسسها الفكرية وإيديولوجيتها الحضارية كما وجدت في اصراركم الشجاع على طرد الشاه من السلطة والقضاء على حكمة تحدياً صارخاً لمصالحها السياسية وتصوراتها العملية .

ذلك أن الحضارة الأوروبية للإنسان الأوروبي الامريكي ظنت منذ أمد طويل أنها صفّت الإسلام نهائياً واستطاعت أن تفرض على المسليمن عسكرياً او سياسياً او ثقافياً التخلي عنه واستبداله بتقليد الإنسان الغربي في مناهجه وطرائقه في الحياة وقال الجناح الغربي من الحضارة الأوروبية ان أوروبا لم تتطور إلا حين فصلت الدين عن الحياة وقال الجناح الشرقي ان الدين افيون الشعوب فلكي تستطيع الشعوب أن تكافح من أجل الحرية لا بد لها أن تتخلى عن الدين .

وأنتم أقدر الناس على الرد على هاتين الاكذوبتين معاً لأنكم

تردون عليهم من واقع حياتكم وتجربتكم فلم يكن العائق عن تطور الشعب الإيراني المسلم ونموه الحقيقي إلا ابتعاده عن الإسلام وفرض النظام الشاهنشاهي عليه وما يعبر عنه من أفكار الجاهلية وقيمتها ولم تكن الطاقة التي دفعت الشعب إلى الثورة وتحطيم الطاغوت إلا الدين وهذا الإسلام الذي سوف تختارونه غداً منهجاً للحياة وطريقاً للبناء .

هل الإسلام منهج للحياة ؟

ويردد المثقفون الغربيون والمستغربون أن الإسلام دين وليس انتصاراً وانه عقيدة وليس منهجاً للحياة وانه علاقة بين الإنسان وربه ولا يصلح أن يكون أساساً لثورة اجتماعية في إيران .

وقد فات هؤلاء أن الإسلام ثورة لا تنفصل فيها الحياة عن العقيدة ولا ينفصل فيها الوجه الاجتماعي عن المحتوى الروحي ومن هنا كان ثورة فريدة على مر التاريخ .

فالتوحيد هو جوهر العقيدة الإسلامية وبالتوحيد يحرر الإسلام الإنسان من عبودية غير الله(**لا إله إلاَّ الله**) ويرفض كل أشكال الالوهية المزيفة على مر التاريخ وهذا هو تحرير الإنسان من داخل ثم يقرر كنتيجة طبيعية لذلك تحرير الثروة والكون من أي مالك سوى الله تعالى وهذا هو تحرير الإنسان من خارج وقد ربط الإمام أمير المؤمنين عليه السلام بين الحقيقتين حين قال (**ألْعبَادُ عبَادُ الله وَالمَالُ مَالُ الله**) وبذلك حطم الإسلام كل القيود المصطنعة والحواجز التاريخية التي كانت تعوق تقدم الإنسان وكدحه الى ربه

وسيره الحثيث نحوه سواء تمثلت هذه القيود والحواجز على مستوى آلهة ومخاوف وأساطير وتحجيم للإنسانية بين يدي قوى أسطورية أو تمثلت على مستوى ملكيات تكرس السيادة على الأرض لطاغوت فرداً كان أو فئة أو طبقة على حساب الناس وتحول دون نموهم الطبيعي وتفرض عليهم بالتالي علاقات التبعية والاستعباد .

ومن هنا كان الإسلام الذي كافح من أجله الأنبياء ثورة جتماعية على الظلم والطغيان وعلى ألوان الاستغلال والاستعباد .

ومن هنا أيضاً كان الأنبياء وهم يحملون هذا المشعل يستقطبون دائماً المعذبين في الأرض والجماهير البائسة التي مزقتها أساطير الآلهة المزيفة روحياً وشتتها الجاهلية فكرياً ووقعت فريسة أشكال مختلفة من الاستغلال والظلم الاجتماعي .

غير أن ثورة الأنبياء تميزت عن أي ثورة اجتماعية أخرى في التاريخ تميزاً نوعياً لأنها حررت الإنسان من الداخل وحررت الكون من الخارج في وقت واحد وأطلقت على التحرير الأول اسم الجهاد الأكبر وعلى التحرير الثاني إسم الجهاد الأصغر لأن هذا الجهاد لن يحقق هدفه العظيم إلا في إطار الجهاد الأكبر .

ونجم عن ذلك :

أولاً : انها لم تضع مستغلاً جديداً في موضع مستغل سابق ولا شكلاً من الطغيان بديلاً عن شكل آخر لأنها في الوقت الذي حررت فيه الإنسان من الاستغلال حررته من منابع الاستغلال في نفسه وغيرت من نظرته إلى الكون والحياة .

قال الله سبحانه وتعالى :

﴿ وَنُـرِيدُ أَنْ نَمُـنَّ علـىَ الّذينَ اسْتُضْعفُوا في الأَرْضِ ونَجْعَلَهُمْ أئمّةً وَنَجْعَلَهُمْ الوَارِثينَ ﴾[1] .

لاحظوا كيف يسير العملان الثوريان جنباً إلى جنب يجعل المستضعفين أئمة ويجعلهم الوارثين وهذا يعني أن حلول المستضعفين محل المستغلين والمستثمرين وتسلمهم للمقاليد من أيديهم يواكب جعلهم أئمة أي تطهير هم من داخل والارتفاع بهم إلى مستوى القدوة والنموذج الإنساني الرفيع ولهذا لن تكون عملية الاستبدال الثوري على يد الأنبياء كما استبدل الاقطاعي بالرأسمالي أو الرأسمالي بالبروليتاريا أي مجرد تغيير لمواقع الاستغلال وإنما هي تصفية نهائية للاستغلال ولكل ألوان الظلم البشري .

وقد حدد القرآن الكريم في نص آخر صفة هؤلاء المستضعفين الذين ترشحهم ثورة الأنبياء لتسلم مقاليد الخلافة في الأرض إذ قال الله تعالى :

﴿ ألّذينَ إنْ مَكّنّاهُمْ في الأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بالمعَرُوف وَنَهَوْا عَنِ المُنْكَر وَلله عَاقبَةُ الأُمُوْرِ ﴾[1] .

---

(١) سورة القصص آية ٥ .

(١) سورة الحج آية ٤١

وثانياً : إن صراع الأنبياء مع الظلم والاستغلال لم يتخذ طابعاً طبقياً كما وقع الكثير من الثورات الاجتماعية لأنه كان ثورة إنسانية ، ولتحرير الإنسان من داخل قبل كل شيء ولم يكن جانبه الثوري الاجتماعي إلا بناء علوياً لتلك الثورة حتى أن الرسول الأعظم (ص) أطلق على ثورة التحرير من الداخل اسم الجهاد الأكبر وعلى ثورة التحرير من الخارج اسم الجهاد الأصغر كما تقدم .

وقد استطاع الإسلام بعملية التحرير من الداخل وبتحقيق متطلبات الجهاد الأكبر أن ينبه في النفوس الخيِّرة كل كوامن الخير والعطاء ويفجر فيها طاقات الإبداع على اختلاف انتماءاتها الطبقية في المجتمعات الجاهلية فكان الغني يقف إلى جانب الفقير على خط المواجهة للظلم والطغيان وكان مستغل الأمس يندمج مع المستغل ـ بالفتح ـ في إطار ثوري واحد بعد أن يحقق الجهاد الأكبر فيه قيمه العظيمة .

إن الثائر على أساس نبوي ليس ذلك المستغل الذي يؤمن بأن الإنسان يستمد قيمته من ملكية وسائل الإنتاج وتمكنه في الأرض ويسعى من أجل ذلك في سبيل انتزاع هذه القيمة من يد مستغليه والاستئثار بها لنفسه لكي تفرض طبيعة هذا الصراع أن يكون الانتماء إلى طبقة المستغلين أو المستغلين هو الذي يحدد موقع الإنسان في الصراع بل الثائر النبوي هو ذلك الإنسان الذي يؤمن بأن الإنسان يستمد قيمته من سعيه الحثيث نحو الله واستيعابه لكل ما يعنيه هذا السعي من قيم إنسانية ويشن حرباً لا هوادة فيها على

الاستغلال باعتباره هدراً لتلك القيم وتحويلاً للإنسانية من مسيرتها نحو الله وتحقيق أهدافها الكبرى وإلهائها بالتكاثر وتجميع المال . والذي يحدد هذا الموقع للثائر النبوي مدى نجاحه في الجهاد الاكبر لا موقعه الاجتماعي والانتماء الطبقي .

خلافة الإنسان :

وبعد أن قرر الإسلام مبدأ ملكية الله تعالى رتب عليه أن دور الإنسان في الثروة هو دور الخليفة المستأمن من قبل الله تعالى على مصادر الثروة في الكون ليدبر أمرها ويدير شأنها وفقاً للروح العامة لملكية الله تعالى :

قال الله تعالى :

﴿ **وَأَنْفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلَفِينَ فِيهِ** ﴾[1] .

﴿ **وَآتُوهُمْ مِنْ مَالِ اللهِ الَّذِي آتَاكُمْ** ﴾[2] .

والاستخلاف يتم على مرحلتين :

المرحلة الاولى : استخلاف للجماعة البشرية الصالحة ككل قال الله سبحانه :

﴿ **وَلا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللهُ لَكُمْ قِيَاماً** ﴾[1] .

وهذا النص الشريف يتحدث عن أموال السفهاء وينهى

---

(١) سورة الحديد آية ٧

(٢) سورة النور آية ٣٣

(١) سورة النساء آية ٥

الجماعة ان يسلموها إلى السفهاء ويضيف الأموال إلى الجماعة نفسها على الرغم من أنها أموال أفراد منهم وذلك إشعاراً بأن الأموال في هذا الكون قد جعلت لإقامة حياة الجماعة وتمكينها من مواصلة حياتها الكريمة وتحقيق الأهداف الإلهية من خلافة الإنسان على الأرض ولما كان السفيه لا يصلح لتحقيق هذه الأهداف فقد منع الله الجماعة من إطلاق يده في أمواله .

ومن ناحية أخرى نلاحظ أن القرآن الكريم والفقه الإسلامي يطبق على كل الثروات الطبيعية التي تحصل عليها الجماعة المسلمة من الكفار اسم الفيء ويعتبرها ملكية عامة والفيء كلمة تدل على اعادة الشيء إلى أصله وهذا يعني أن هذه الثروات كلها في الأصل للجماعة وان الاستخلاف من الله تعالى استخلاف للجماعة .

ولهذا فان الجماعة ـ ككل ـ بحكم هذا الاستخلاف مسؤولة أمام الله تعالى وهذه المسؤولية تحددها الآية الكريمة في قوله تعالى :

﴿ أَللهُ الّذي خَلَقَ السّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ وَأَنْزَلَ مِنَ السّمَاء مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثّمَرَاتِ رِزْقاً لَكُمْ وَسَخَّرَ لَكُمُ الفُلْكَ لتَجْرِيَ في البَحْرِ بأَمْرِه وَسَخَّرَ لَكُمُ الأَنْهَارَ وَسَخَّرَ لَكُمُ الشّمْسَ وَالقَمَرَ دَائِبَيْنِ وَسَخَّرَ لَكُمُ اللّيْلَ وَالنّهَارَ وَآتَاكُمْ مِنْ كُلّ مَا سَأَلْتُمُوهُ وَإِنْ تَعُدّوا نِعْمَةَ اللهِ لاتُحْصُوهَا إِنَّ الإِنْسَانَ لَظَلُومٌ كَفّارٌ ﴾[1] .

---

(١) سورة ابراهيم آية ٣٤

فإن هذا النص القرآني الشريف بعد أن يستعرض ما استخلف الله عليه الإنسان من ثروات الكون وطاقاته ونعمه الموفورة أشار إلى لونين من الانحراف أحدهما الظلم والآخر كفران النعمة ، والظلم يعني سوء التوزيع وعدم توفير هذه النعم لأفراد الجماعة على السواء ـ وهو ظلم بعض أفراد الجماعة للبعض الآخر ـ وكفران النعمة يعني تقصير الجماعة في استثمار ما حباها الله به من طاقات الكون وخبراته المتنوعة أي التوقف عن الإبداع الذي هو في نفس الوقت توقف في السير نحو المطلق نحو الله تعالى ـ وهذا ظلم الجماعة نفسها ـ.

وهذه الإشارة تحدد في الوقت نفسه مسؤولية الجماعة بين يدي المستخلف سبحانه وتعالى في أمرين :

أحدهما : العدل في توزيع الثروة أي أن لا يقع تصرف في الثروة التي استخلفت عليها الجماعة تصرفاً يتعارض مع خلافتها العامة وحقها ككل فيما خلق الله .

والآخر : العدل في رعاية الثروة وتنميتها وذلك ببذل مجمل طاقاتها في استثمار الكون وإعمار الأرض وتوفير النعم .

المرحلة الثانية : من الاستخلاف هي استخلاف الأفراد الذي يتخذ من الناحية الفقهية والقانونية شكل الملكية الخاصة والاستخلاف هنا من الجماعة للفرد . ولهذا أضافت الآية الكريمة أموال الأفراد إلى الجماعة في النص القرآني الآنف الذكر ، وعلى هذا الأساس لا يمكن أن تقر أي ملكية خاصة تتعارض مع خلافة الجماعة وحقها ـ ككل ـ في الثروة .

وما دامت الملكية الخاصة استخلافاً للفرد من قبل الجماعة فمن الطبيعي أن يكون الفرد مسؤولاً أمام الجماعة عن تصرفاته في ماله وانسجامها مع مسؤولياتها أمام الله تعالى ومتطلبات خلافتها العامة ، ومن الطبيعي أن يكون من حق الممثل الشرعي للجماعة أن ينتزع من الفرد ملكيته الخاصة إذا جعل منها أداة للإضرار بالجماعة والتعدي على الآخرين وتوقف دفع ذلك على انتزاعها ، كما صنع رسول الله صلى الله عليه وآله في قصة سمرة بن جندب ، فقد جاء في عدة روايات أن سمرة بن جندب كان له عذق وكان طريقه إليه في جوف منزل رجل من الأنصار فكان يجيء ويدخل إلى عذقه بغير إذن من الانصاري فقال الانصاري يا سمرة لا تزال تفجأنا على حال لا نحب أن تفجأنا عليه فإذا دخلت فاستأذن فقال لا أستأذن في طريق وهو طريقي إلى عذقي فشكاه الأنصاري إلى رسول الله (ص) فأرسل إليه النبي فأتاه فقال ان فلاناً قد شكاك وزعم أنك تمر عليه وعلى أهله بغير إذن فاستأذن عليه إذا أردت أن تدخل فقال يا رسول الله استأذن في طريقي إلى عذقي فقال له النبي (ص) خل عنه ولك مكانه عذق في مكان كذا وكذا فقال لا . . . فقال له رسول الله (ص) انك رجل مضار ولا ضرر على مؤمن ثم امر بها رسول الله فقلعت ورمي بها إليه .

وينبغي أن نشير هنا إلى أن العدل الذي قامت على أساسه مسؤوليات الجماعة في خلافتها العامة هو الوجه الاجتماعي للعدل الإلهي الذي نادى به الأنبياء وأكدت عليه رسالة السماء كأصل ثان من أصول الدين يتلو التوحيد مباشرة :

ولم يكن الاهتمام على هذا المستوى بالعدل الإلهي وتمييزه كأصل مستقل للدين من بين سائر صفات الله تعالى من علم وقدرة وسمع وبصر وغير ذلك إلا لما لهذا الأصل من مدلول اجتماعي وارتباط عميق بمغزى الثورة التي يمارسها الأنبياء على صعيد الواقع ، فالتوحيد يعني اجتماعياً أن المالك هو الله دون غيره من الآلهة المزيفة ، والعدل يعني أن هذا المالك الوحيد بحكم عدله لا يؤثر فرداً على فرد ولا يمنح حقاً لفئة على حساب فئة ، بل يستخلف الجماعة الصالحة ككل على ما وفر من نعم وثروات .

أهداف الخلافة :

والإسلام إذ يضع مبدأ الخلافة ويستخلف الجماعة البشرية على الأرض يضع للخلافة أهدافها الصالحة ، وبهذا يحدث انقلاباً عظيماً في تصور الأهداف وتقييمها يؤدي بالمقابل إلى انقلاب عظيم في الوسائل والأساليب .

ولكي يحدث الإسلام هذا الانقلاب العظيم في تقييم الحياة وتحديد أهدافها كان لا بد أن يعطي تصوراً إلهياً يلائم ما يريد طرحه من أهداف ويهيئ الجو النفسي في مجتمع الخلافة الصالحة لتبني تلك الأهداف ووضعها موضع التنفيذ .

ولكن ما هو التغيير الذي يريد الإسلام تحقيقه في مجال تلك الأهداف ؟

إن المجتمعات الجاهلية لا تنظر إلى الحياة إلا من خلال شوطها القصير الذي ينتهي بالموت ولا تدرك ذاتها ومتعها إلا من خلال

إشباع ما لدى الإنسان من غرائز وشهوات ، وهي على هذا الأساس تجد في المال بوصفه مالاً وفي تجميعه وادخاره والتنافس فيه الهدف الطبيعي الذي يضمن للإنسان القدرة على امتصاص أكبر قدر ممكن من الحياة وتحديدها نوعياً وكمياً أي على الخلود النسبي بقدر ما تسمح به إمكانات الحياة المادية على الأرض .

وكان هذا التصور للحياة ولدور المال في تحديدها هو الأساس لكل ما زخرت به المجتمعات الجاهلية من محاولات الاستزادة والتكاثر وألوان التناقض والاستغلال ، لأن المسرح محدود والأوراق معدودة واللاعبون كثيرون وصاحب الحظ السعيد من يحصل على أكبر عدد من تلك الأوراق ولو على حساب الآخرين .

ولإزالة هذا التصور واستئصال جذوره النفسية من الإنسان شجب الإسلام المال وتجميعه وادخاره والتكاثر فيه كهدف ، ونفى أي دور له في تخليد الإنسان أو منحه وجوداً حقيقياً أكبر .

﴿ وَيْلٌ لِكُلِّ هُمَزَةٍ لُمَزَةٍ الَّذِي جَمَعَ مَالاً وَعَدَّدَهُ يَحْسَبُ أَنَّ مَالَهُ أَخْلَدَهُ كَلاَّ لَيُنْبَذَنَّ فِي الْحُطَمَةِ وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْحُطَمَةُ نَارُ اللهِ الْمُوقَدَةُ الَّتِي تَطَّلِعُ عَلَى الأَفْئِدَةِ ﴾[1] .

﴿ أَلْهَاكُمُ التَّكَاثُرُ حَتَّى زُرْتُمُ الْمَقَابِرَ كَلاَّ سَوْفَ تَعْلَمُونَ ثُمَّ كَلاَّ سَوْفَ تَعْلَمُونَ كَلاَّ لَوْ تَعْلَمُونَ عِلْمَ

---

(١) سورة الهمزة آية ١ ـ ٥

اليَقينَ لَتَرَوُنَّ الجَحيمَ ثُمَّ لَتَرَوُنَّها عَيْنَ اليْقينِ ﴾[٢] .

﴿ وَالّذينَ يَكْنزُونَ الذَّهَبَ وَالفضَّةَ وَلا يُنْفقُونَها في سَبيلِ اللهِ فَبَشّرْهُمْ بعَذَابٍ أليمٍ يَوْمَ يُحْمَى عَلَيْهَا في نَارِ جَهَنَّمَ فَتُكْوَىَ بِهَا جبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُم وَظُهُورُهُمْ هَذَا مَا كَنَزْتُمْ لأنْفُسكُمْ فَذُوقُوا مَا كُنْتُمْ تَكْنزُونَ ﴾[٣] .

ولم يقتصر الإسلام على شجب أهداف الجاهلية وقيمها عن الحياة بل وضع بدلاً عنها الهدف الذي يجب أن تسير في اتجاهه .

قال سبحانه وتعالى :

﴿ تَبَارَكَ الّذي بيَدِ المُلْكُ وَهُوَ عَلى كُلّ شَيْءٍ قَدير الّذي خَلَقَ المَوْتَ وَالحَيَاةَ ليَبْلُوَكُمْ أيَكُمْ أحْسَنُ عَمَلاً وَهُوَ العَزيزُ الغَفُورُ ﴾ .

فبدلاً عن الاكثر مالاً والأخلد ثروة وضع الأحسن عملاً هو المثل الأعلى والهدف الأول ، وَحث الله تعالى الجماعة البشرية التي تولى الأنبياء تربيتها وإعدادها على التنافس في مجال هذا الهدف والتسابق في العمل الصالح :

﴿ وَفي ذَلكَ فَلْيَتَنافَس المُتَنافسُونَ ﴾[٢] .

ولكي يقوم هذا الهدف الجديد على أساس واقعي ومتين

---

(٢) سورة الهاكم آية ١ ـ ٧

(١) سورة التوبة آية ٣٤

(١)سورة التبازك آية ١ ـ ٢

(٢) سورة المطففين آية ٢٦

أعطى الإسلام نظرة إلى الساحة فربطها بعالم غير منظور حسياً وأكد على خلود العمل بدلاً عن المال والثروة عبْرَ ذلك العالم غير المنظور وامتداده في أعماق نفس الإنسان العامل وتبلوره في النهاية بالطريقة التي تنظم بها الأعمال في ذلك العالم الحق . وبهذا خلق في الإنسان الشعور بأن خلوده وبقاءه بالعمل الصالح لا بادخار المال واكتناز الثروة وغيرّ من مفهومه عن انفاق المال في سبيل الله فبدلاً عن أن ينظر إليه بوصفه تلاشياً لوجود الإنسان ومغامرة حساب مستقبله وضمان استمراره ـ أو على الأقل بوصفه عطاء بدون مقابل ـ خلق الإسلام نظرة جديدة إلى هذا الانفاق بوصفه ضماناً لامتداد الإنسان وخلوده وعطاءاً بمقابل بل تجارة قادرة على النمو واثراء العامل روحياً ومستقبلياً .

﴿ وَمَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَهُوَ يُخْلِفُهُ ﴾[1] .

﴿ مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا ﴾[2] .

إِنْ تُقْرِضُوا اللهَ قَرْضاً حَسَناً يُضَاعِفْهُ لَكُمْ ﴾[3] .

﴿ مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ فِي كُلِّ سُنْبُلَةٍ مِائَةُ حَبَّةٍ وَاللهُ يُضَاعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ وَاللهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ ﴾[1] .

---

(١) سورة سبأ آية ٣٩

(٢) « الأنعام آية ١٦٠

(٣) « التغابن آية ١٧

(١) سورة البقرة آية ٢٦١

وهذا هو الوجه الاجتماعي الثوري للمعاد بوصفه الأصل الخامس من أصول الدين فالمعاد يلعب على صعيد الثورة الاجتماعية للأنبياء دوراً أساسياً بوصفه الأساس الواقعي لما يتبناه إنسان الأنبياء الصالح من أهداف وقيم في الحياة .

وإذا عرفنا أن النبي هو حامل الثورة ورسولها من السماء وان الامامة بمعنى الوصاية هي مرحلة الانتقال التي تواصل السماء من خلالها قيمومتها على الثورة إلى أن ترتفع الأمة إلى مستوى النضج الثوري المطلوب إذا عرفنا ذلك يتبين بكل وضوح أن أصول الدين الخمسة التي تمثل على الصعيد العقائدي جوهر الإسلام والمحتوى الأساسي لرسالة السماء هي في نفس الوقت تمثل بأوجهها الاجتماعية على صعيد الثورة الاجتماعية التي قادها الأنبياء الصورة المتكاملة لأسس هذه الثورة وترسم للمسيرة البشرية معالم خلافتها العامة على الأرض .

الإسلام ثابت والحياة متطورة .

وكثيراً ما يقول المشككون كيف يمكن أن تعالج مشاكل الحياة الاقتصادية في نهاية القرن العشرين على أساس الإسلام مع ما طرأ على العلاقات الاجتماعية والاقتصادية بعد قرابة أربعة عشر قرناً من توسع وتعقيد وما يواجه إنسان اليوم من مشاكل نتيجة لذلك .

والجواب على ذلك ان الإسلام قادر على قيادة الحياة وتنظيمها ضمن أطره الحية دائماً ذلك ان الاقتصاد الإسلامي تمثله أحكام

الإسلام في الثروة وهذه الأحكام تشتمل على قسمين من العناصر :

أحدهما العناصر الثابتة وهي الأحكام المنصوصة في الكتاب والسنة فيما يتصل بالحياة الاقتصادية .

والآخر العناصر المرنة والمتحركة وهي تلك العناصر التي تستمد ـ على ضوء طبيعة المرحلة في كل ظرف ـ من المؤشرات الإسلامية العامة التي تدخل في نطاق العناصر الثابتة .

فهناك إذن في العناصر الثابتة ما يقوم بدور مؤشرات عامة تُعْتَمَد كأسس لتحديد العناصر المرنة والمتحركة التي تتطلبها طبيعة المرحلة .

ولا يستكمل الاقتصاد الإسلامي أو اقتصاد المجتمع الإسلامي ـ بتعبير آخر ـ صورته الكاملة إلا باندماج العناصر المتحركة مع العناصر الثابتة في تركيب واحد تسوده روح واحدة وأهداف مشتركة .

وعملية استنباط العناصر المتحركة من المؤشرات الإسلامية العامة تتطلب :

اولاً : منهجاً إسلامياً واعياً للعناصر الثابتة وإدراكاً معمقاً لمؤشراتها ودلالاتها العامة .

ثانياً : استيعاباً شاملاً لطبيعة المرحلة وشروطها الاقتصادية ودراسة دقيقة للأهداف التي تحددها المؤشرات العامة وللأساليب التي تتكفل بتحقيقها .

ثالثاً : فهماً فقيهياً قانونياً لحدود صلاحيات الحاكم الشرعي (ولي الأمر) والحصول على صيغة تشريعية تجسد تلك العناصر المتحركة في إطار صلاحيات الحاكم الشرعي وحدود ولايته الممنوحة له .

ومن هنا كان التخطيط للحياة الاقتصادية في المجتمع الإسلامي مهمة يجب أن يتعاون فيها مفكرون إسلاميون واعوان ويكونون في نفس الوقت فقهاء مبدعون وعلماء اقتصاديون محدثون .

وأما ما هي الخطوط العامة للمؤشرات التي تشكل أساساً في الصورة الكاملة لاقتصاد المجتمعات الإسلامية فهي كما يلي :

المؤشرات العامة

أ ـ اتجاه التشريع :

وهذا المؤشر يعني أن تتواجد في الشريعة وضمن العناصر الثابتة من الإقتصاد الإسلامي أحكام منصوصة في الكتاب والسنة تتجه كلها نحو هدف مشترك على نحو يبدو اهتمام الشارع بتحقيق ذلك الهدف فيعتبر هذا الهدف بنفسه مؤشراً ثابتاً وقد يتطلب الحفاظ عليه وضع عناصر متحركة لكي يضمن بقاء الهدف أو السير إلى ذروته الممكنة :

وفيما يلي مثال على هذا المؤشر يتمثل في مجموعة من الأحكام الشرعية التي تشكل بمجموعها اتجاهاً تشريعياً .

١ ـ يسمح الإسلام بالملكية الخاصة لرقبة المال في مصادر الثروة الطبيعية .

٢ ـ ألغى الإسلام الحمى أي اكتساب الحق في مصدر طبيعي على أساس الحيازة ومجرد السيطرة ـ بدون إحياء ـ فلا يكتسب حق خاص في مصادر الثروة الطبيعية بدون عمل .

٣ ـ إذا تلاشى العمل المنفق في مصدر طبيعي وعاد إلى حالته الأولى كان من حق أي فرد آخر غير العامل الأول أن يستثمر المصدر من جديد ويوظفه توظيفاً صالحاً .

٤ ـ العمل المنفق في إحياء مصدر طبيعي كالأرض أو في استثماره لا ينقل ملكية من القطاع العام إلى القطاع الخاص ، وإنما يؤكد للعامل حق الأولوية فيما أحياه على أساس العمل .

٥ ـ الإحياء غير المباشر بالطريقة الرأسمالية أي بدفع الأجور ووسائل العمل إلى الإجراء لا يكسب حقاً ولا يبرر للرأسمالي الدافع للأجور أن يدعي لنفسه الحق في نتائج الإحياء وأن يقطف ثمار العمل المأجور كما هي الحالة في المجتمع الرأسمالي .

٦ ـ الإنتاج الرأسمالي في الصناعات الإستخراجية لا يكسب الرأسمالي حق ملكية السلعة المنتجة . مثلا شخص أو أشخاص يدفعون الأجور إلى العمال الذين يستخرجون النفط ويزودونهم بالوسائل والأدوات اللازمة لذلك فلا يعتبر النفط المستخرج في هذه الحالة ملكاً لدافعي الأجور ومالكي الأدوات وهذا معنى رفض إقامة الصناعات الإستخراجية على أساس رأسمالي .

٧ ـ ملكية وسائل الإنتاج المستخدمة في الصناعات التحويلية ومختلف عمليات الإنتاج لا تمنح مالك هذه الوسائل والأدوات حقاً في السلعة المنتجة ، فإذا مارس عدد من الناس غزل صوفهم في أدوات غزل ميكانيكية يملكها غيرهم لم يكن لمالكي هذه الأدوات نصيب الصوف المغزول وإنما لهم أجور الإنتفاع بتلك

الأدوات على الممارسين لعملية الغزل الذين يملكون القيمة المنتجة كلها .

٨ ـ رأس المال النقدي إذا كان مضموناً في عملية الإستثمار فليس من حقه أن يساهم في أي ربح ينتج عن توظيف رأس المال المذكور لأن الربا حرام ومجرد تأجيل الرأسمالي لانتفاعه بماله أو حرمانه نفسه من الإستفادة المباشرة منه لا يبرر له حقاً في الربح بدون عمل بل الربح في حالة من هذا القبيل كله للعامل على الرغم من أنه قد لا يكون مالكاً للبضاعة نفسها والطريقة الوحيدة التي سمح بها الإسلام لمشاركة رأس المال النقدي في الربح أن يتحمل صاحبه المخاطرة به ويتحمل وحده دون العامل كل التبعات السلبية للعملية .

٩ ـ لا يجوز للمستأجر أن يستثمر الأجرة التي دفعها استثماراً رأسمالياً ويربح على أساسها ربحاً بدون عمل وذلك بأن يستأجر الدار أو السفينة أو المعمل بأجرة محددة ثم يؤجر بأجرة أكبر دون أن يقوم بعمل في العين المستأجرة وكذلك لا يجوز أن يستأجر الأجير بأجرة ثم تؤجر منافعه بأجرة أكبر .

١٠ ـ لا يجوز إشغال ذمة الغير بمال عن طريق القرض بدون إقباضه مالاً حقيقياً لأن القبض شرط في عقد القرض وبهذا تبطل كل الأوراق المالية التي تفتق عنها ذهن الرأسمالي الأوروبي ووجد فيها فرصته الذهبية لتنمية المال بدون أي عمل تنمية رأسمالية بحتة وذلك لأنه لاحظ أنّ بإمكانه أن يصدر تعهدات بقيمة عشرة أضعاف

ما لديه من أموال حقيقية ويغطي بها قروضاً للآخرين بما يعادل القيمة المتعهد بها في تلك الأوراق ما دام يعرف أنه لن يطالب بالتزاماته في وقت واحد وأن كل مدين يؤثر التعامل بأوراقه المالية بدلا عن أن يسحب المال الحقيقي من خزائن الرأسمالي أو البنك الرأسمالي وهكذا تتضاعف ثروة الرأسمالي بدون عمل على أساس إلغاء دور القبض في عقد القرض .

وهذه الأحكام تتجه كلها إلى استئصال الكسب الذي لا يقوم على أساس العمل ورفض الإستثمار الرأسمالي أي تنمية ملكية المال بالمال وحده وهذا الإتجاه يشكل مؤشراً ثابتاً وأساساً للعناصر المتحركة في اقتصاد المجتمع الإسلامي وعلى الحاكم الشرعي أن يسير على هذا الإتجاه ضمن صيغ تشريعية تتسع لها صلاحياته ولا تصطدم مع عنصر ثابت في التشريع .

ب ـ الهدف المنصوص لحكم ثابت :

وهذا المؤشر يعني أن مصادر الإسلام من الكتاب والسنة إذا شرعت حكماً ونصت على الهدف منه كان الهدف علامة هادية لملء الجانب المتحرك من صورة الإقتصاد الإسلامي بصيغ تشريعية تضمن تحقيقه على أن تدخل هذه الصيغ ضمن صلاحيات الحاكم الشرعي الذي يجتهد ويقدر ما يتطلبه تحقيق ذلك الهدف عملياً من صيغ تشريعية على ضوءظروف المجتمع وشروطه الإقتصادية والإجتماعية .

ومثال ذلك النص القرآني الآتي :

﴿ مَا أَفَاءَ اللهُ عَلى رَسُولِهِ منْ أَهْلِ القُـرَى فَلِـلّه وَلِلرَّسُولِ وَلِذي القُرْبَى وَاليَتَامَى وَالمَسَاكِينِ وَابْـنِ السَّبِيلِ كَيْ لا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الأَغْنِياء منْكُم وَمَا آتاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْه فَانْتَهُوا وَاتَّقُـوا الله إنَّ الله شَدِيدُ العقَاب ﴾[1] .

فان الظاهر من النص الشريف أن التوازن وانتشار المال بصورة تشبع كل الحاجات المشروعة في المجتمع وعدم تركزه في عدد محدود من أفراده هدف من أهداف التشريع الإسلامي .

وهذا الهدف يعتبر مؤشراً ثابتاً يتصل بالعناصر المتحركة .

وعلى هذا الأساس يضع ولي الأمر كل الصيغ التشريعية الممكنة التي تحافظ على التوازن الإجتماعي في توزيع المال وتحول دون تركزه في أيدي أفراد محدودين وتحارب الدولة الإسلامية التركيز الرأسمالي في الإنتاج والإحتكار بمختلف أشكاله .

ومثال آخر : ان نصوص الزكاة صرحت بأن الزكاة ليست لسد حاجة الفقير الضرورية فحسب بل لإعطائه المال بالقدر الذي يلحقه بالناس في مستواه المعيشي أي لا بد من توفير مستوى من المعيشة للفقير يلحقه بالمستوى العام للمعيشة الذي يتمتع به غير الفقراء في المجتمع ، وهذا معنى أن توفير مستوى معيشي موحد أو متقارب لكل أفراد المجتمع هدف إسلامي لا بد للحاكم الشرعي من السعي في سبيل تحقيقه .

---

(١) سورة الحشر آية ٦ ـ ٧

جـ ـ القيم الاجتماعية التي أكد الإسلام على الاهتمام بها :

وهذا المؤشر يعني أن في النصوص الإسلامية من الكتاب والسنة ما يؤكد على قيم معينة وتبنيها كالمساواة والأخوة والعدالة والقسط ونحو ذلك وهذه القيم تشكل أساساً لاستيحاء صيغ تشريعية متطورة ومتحركة وفقاً للمستجدات والمتغيرات تكفل تحقيق تلك القيم وفقاً لصلاحيات الحاكم الشرعيّ في ملء منطقة الفراغ .

قال الله سبحانه وتعالى :

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لله شُهَدَاءَ بِالْقِسط ﴾[1] ﴿ وإِنْ حَكَمْتَ فَاحْكُمْ بَيْنَهُمْ بالقسط إِنَّ اللهَ يُحِبُّ المُقْسِطِينَ ﴾ ﴿ إِنَّ اللهَ يَأْمُرُ بالعَدْلِ وَالإِحْسَانِ وَإِيتَاء ذِي القُرْبَى ﴾ ﴿ وَأُمِرْتُ لأَعْدِلَ بَيْنَكُمْ ﴾[2] .

﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوباً وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴾[3] .

د ـ اتجاه العناصر المتحركة على يد النبي أو الوصي :

---

(١) سورة المائدة آية ٨

(٢) حديث شريف .

(٣) سورة الحجرات آية ١٣

وهذا المؤشر يعني أن النبي (ص) والأئمة لهم شخصيتان الأولى بوصفهم مبلغين للعناصر الثابتة عن الله تعالى ، والأخرى بوصفهم حكاماً وقادة للمجتمع الإسلامي يضعون العناصر المتحركة التي يستوحونها من المؤشرات العامة للإسلام والروح الإجتماعية والإنسانية للشريعة المقدسة وعلى هذا الأساس كان النبي(ص)والأئمة يمارسون وضع العناصر المتحركة في مختلف شؤون الحياة الإقتصادية وغيرها وهذه العناصر -بحكم صدورها عن صاحب الرسالة أو ورثته المعصومين - تحمل بدون شك الروح العامة للإقتصاد الإسلامي وتعبر عن تطلعاته في واقع الحياة ومن هنا كانت ممارسات القائد المعصوم في هذا المجال ذات دلالة ثابتة وعلى الحاكم الشرعي أن يستفيد منها مؤشراً إسلامياً بقدر ما لا يكون مشدوداً إلى طبيعة المرحلة التي رافقتها - ويحدد على أساس هذا المؤشر العناصر المتحركة .

وكما توجد قيم معلنة إسلامية كذلك نجد في مصادرنا الإسلامية مفاهيم معينة وتفسيرات محددة لظواهر إجتماعية أو إقتصادية وهذه المفاهيم بدورها نلقي ضوءاً على العناصر المتحركة أيضاً .

ومثال ذلك مفهوم الإمام أمير المؤمنين عليه السلام عن الفقر حيث روي عنه أنه قال : ما جاع فقير إلا بما متّع به غني ومثال آخر : مفهومه عن دور التاجر ومبررات الربح التجاري في الحياة الإقتصادية فقد تحدث إلى واليه على مصر مالك الأشتر عن التجار وذوي الصناعات في سياق واحد وأكد على أنه لا قوام للحياة الإقتصادية إلا بالتجار وذوي الصناعات فيما يجتمعون عليه من

مرافقهم ويقيمونه من أسواقهم ويكفونهم من الترفق بأيديهم ما لا يبلغه رفق غيرهم .

وقال في موضع آخر عنهم (فإنهم مواد المنافع وجلابها من المباعد والمطارح في برك وبحرك وسهلك وجبلك وحيث لا يلتئم الناس لمواضعها ولا يجترؤون عليها)وهذا يعني أن الإمام كان يجد في التاجر منتجاً كالصانع ويربط بين شرعية ربحه من الناحية الإقتصادية وما يقوم به من جهد في، توفير البضاعة وجلبها والحفاظ عليها وهو مفهوم يختلف كل الإختلاف عن المفهوم الرأسمالي للتجارة .

ومن أمثله هذا المؤشر .

أولاً : ما روي في أحاديث عديدة من أن النبي (ص) منع في فترة معينة من إجارة الأرض ففي رواية أن النبي (ص) قال (من كانت له أرض فليزرعها أو ليزرعها أخاه ولا يكرها بثلث ولا بربع ولا بطعام مسمى) وفي رواية أخرى أنه قال (من كانت له أرض فليزرعها أو ليمنحها أخاه فإن أبى فليمسك أرضه) وفي رواية عن جابر بن عبد الله أن النبي قال : (من كانت له أرض فليزرعها فإن لم يستطع . . . فليمنحها أخاه ولا يؤاجرها إياه) .

فإن عقد الإجارة وإن كان قد سمح به من وجهة القانون المدني للفقه الإسلامي إلا أن النبي (ص) يبدو من هذه الروايات أنه استعمل صلاحياته بوصفه ولي الأمر في المنع عنها حفاظاً على التوازن الإجتماعي وللحيلولة دون نشوء كسب مترف لايقوم على

أساس العمل في الوقت الذي يغرق فيه نصف المجتمع ـ المهاجرون ـ في ألوان العوز والفاقة .

ثانياً : ما جاء في النصوص من أن النبي (ص) نهى عن منع فضل الماء والكلأ فعن الإمام الصادق عليه السلام أنه قال (قضى رسول الله صلى الله عليه وآله بين أهل المدينة في شارب النخل أنه لا يمنع فضل ماء وكلأ) .

وهذا النهي نهي تحريم مارسه الرسول الأعظم بوصفه ولي الأمر نظراً إلى أن مجتمع المدينة كان بحاجة شديدة إلى إنماء الثروة الزراعية والحيوانية وإلى توفير المواد اللازمة للإنتاج توفيراً عاماً وعدم احتكارها فألزمت الدولة على هذا الأساس الأفراد ببذل ما يفضل من مائهم وكلأهم للآخرين .

ثالثاً : ما جاء في عهد الإمام أمير المؤمنين عليه السلام إلى مالك الأشتر واليه على مصر من التأكيد على منع الإحتكار في كل الحالات منعاً باتاً إذ تحدث الإمام إلى واليه عن التجار ودورهم في الحياة الإقتصادية وأوصاه بهم ثم عقب ذلك قائلا :

(واعلم ـ مع ذلك ـ أن في كثير منهم ضيقاً فاحشاً وشحاً قبيحاً واحتكاراً للمنافع وتحكماً في البياعات وذلك باب مضرة للعامة وعيب على الولاة فامنع من الإحتكار فإن رسول الله (ص) منع منه وليكن البيع بيعاً سمحاً بموازين عدل وأسعار لا تجحف بالفريقين البائع والمبتاع) .

وهذا المنع الحاسم من الإمام للإحتكار يعني حرص الإسلام

على شجب الأرباح التي تقوم على أثمان مصطنعة تخلقها ظروف الإحتكار الرأسمالية وأن الربح النظيف هو الربح الذي يحصل عن طريق القيمة التبادلية الواقعية للبضاعة وهي القيمة التي يدخل في تكوينها منفعة البضاعة ودرجة قدرتها وفقاً للعوامل الطبيعية والموضوعية مع استبعاد دور الندرة المصطنعة التي يخلقها التجار الرأسماليون المحتكرون عن طريق التحكم في العرض والطلب .

رابعاً : ما ثبت عن الإمام أمير المؤمنين عليه السلام من أنه وضع الزكاة على أموال غير الأموال التي وضعت عليها الزكاة في الصيغة التشريعية الثابتة فإن الصيغة التشريعية الثابتة وضعت الزكاة على تسعة أقسام من الأموال غير أنه ثبت عن الإمام أنه وضع الزكاة في عهده على أموال أُخرى أيضاً كالخيل مثلا وهذا عنصر متحرك يكشف عن أن الزكاة كنظرة إسلامية لا تختص بمال دون مال وان من حق ولي الأمر أن يطبق هذه النظرية في أي مجال يراه ضرورياً .

هـ ـ الأهداف التي حددت لولي الأمر :

وهذا المؤشر يعني أن الشريعة وضعت في نصوص العامة وعناصرها الثابتة أهدافاً لولي الأمر وكلفته بتحقيقها أو السعي من أجل الإقتراب نحوها بقدر الإمكان وهذه الأهداف تشكل أساساً لرسم السياسة الإقتصادية وصياغة العناصر المتحركة في الإقتصاد الإسلامي بالصورة التي تحقق تلك الأهداف أو تجعل المسيرة الإجتماعية متجهة بأقصى قدر ممكن من السرعة نحو تحقيقها .

ومثال ذلك أنه جاء في الحديث عن الإمام موسى بن جعفر عليه السلام أن على الوالي في حالة عدم كفاية الزكاة أن يموّن الفقراء من عنده بقدر سعتهم حتى يستغنوا .

وكلمة (من عنده) تدل على أن المسؤولية في هذا المجال متجهة نحو ولي الأمر بكل إمكاناته لا نحو قلم الزكاة خاصة من أقلام بيت المال فهناك إذن هدف ثابت يجب على ولي الأمر تحقيقه أو السعي في هذا السبيل بما أوتي من إمكانات وهو توفير حد أدنى يحقق الغنى في مستوى المعيشة لكل أفراد المجتمع الإسلامي وهذا مؤشر يشكل جزءاً من القاعدة الثابتة التي يقوم عليها البناء العلوي للعناصر المتحركة من الإقتصاد الإسلامي فيما إذا لم تف العناصر الثابتة بتحقيق الهدف المذكور .

إن الصورة الكاملة لاقتصاد المجتمع الإسلامي هي الصورة التي تبرز فيها العناصر المتحركة إلى جانب العناصر الثابتة لتتعاون معاً لتحقيق العدل الإسلامي على الأرض وفقاً لما أراده الله سبحانه وتعالى وقد وضعت بين أيديكم في هذه الوريقات منهج الصورة الكاملة لاقتصاد المجتمع الإسلامي ، وحددت لكم قسماً من العناصر الثابتة والأهداف الثابتة التي تشكل بدورها أساساً للعناصر المتحركة ومؤشراً لاتجاهاتها العامة وعلى ضوء هذا يمكننا أن نلخص عدداً من الخطوط المهمة التي تشتمل عليها الصورة الكاملة لاقتصاد المجتمع الإسلامي .

فالإقتصاد الإسلامي يؤمن بأن مصادر الثروة الطبيعية كلها لله

تعالى وان اكتساب حق خاص في الإنتفاع بها لا يقوم إلا على أساس الجهد والعمل .

ويؤمن أيضاً بأن أي إنتاج بشري للثروة الطبيعية لا يعطي حقاً في الثروة المنتجة إلا للعامل المنتج نفسه وليست الطبيعة أو وسائل الإنتاج إلا أدوات لخدمة الإنسان .

ويؤمن أيضاً بأن على الدولة أن تسعى في سبيل ربط الكسب بالعمل والاستئصال التدريجي لألوان الكسب التي لا تقوم على هذا الأساس وبقدر ما يتضاءل دور المخاطرة برأس المال في المشاريع الإنتاجية والتجارية ينبغي أن يعمل للتقليص من الكسب الذي يقوم على أساس رأسمالي بحت ويؤكد بالمقابل دور الكسب الذي يقوم على أساس العمل .

ويؤمن أيضاً بأن عليها أن توفر مستوىً معيشياً موحداً أو متقارباً لكل أفراد المجتمع وذلك بتوفير الحد المعقول من جانب والمنع من الإسراف وتحريمه من جانب آخر .

ويؤمن أيضاً بأن عليها الحفاظ على التوازن الإجتماعي بالحيلولة دون تركيز الأموال وعدم انتشارها .

وتتجه الدولة في ظل الصورة الكاملة للإقتصاد الإسلامي إلى إعادة النقد إلى دوره الطبيعي كأداة للتبادل لا كأداة لتنمية المال بالربا أو الإدخار ووضع ضريبة على الإدخار والتجميد وحذف ما يمكن حذفه من العمليات الرأسمالية الطفيلية التي تتخلل بين إنتاج السلعة ووصولها إلى المستهلك ومقاومة الإحتكار أي كل

عملية يستهدف منها إيجاد حالة ندرة مصطنعة للسلعة بقصد رفع ثمنها .

وتتجه الدولة أيضاً إلى تحويل دور النظام المصرفي من كونه وسيلة للتنمية الرأسمالية للمال إلى كونه وسيلة لإ ثراء الأمة ككل وتجميع أموالها المتفرقة في مصب واحد لإسهام أكبر عدد من المواطنين في عملية الإدخار والتجميع واستثمار ما يدخر في مشاريع إنتاجية مفيدة تخطط لها الدولة على أساس قواعد المضاربة (المشركة) في الفقه الإسلامي بين العامل والمالك .

كما تلتزم الدولة أيضاً بتوفير العمل في القطاع العام لكل مواطن وبإعالة كل فرد غير قادر على العمل أو لم تتوفر له فرصة العمل وتقوم بجباية الزكاة لتوفير صندوق للضمان الإجتماعي كما أنها تخصص خمس عائدات النفط وغيره من الثروات المعدنية للضمان الإجتماعي وبناء دور سكني للمواطنين وفق تنظيم تضعه الدولة .

وتلتزم الدولة بالإنفاق من واردات القطاع العام على التعليم مجاناً وفي كل مراحله وعلى الخدمات الصحية مجاناً وبكل أشكالها على نحو يوفر لكل مواطن القدرة على الإستفادة من المجال التعليمي الصحي بدون مقابل وفقاً لنظام معين تقرره الدولة .

هذه صورة عن اقتصاد المجتمع الإسلامي وسنستعرض في حلقة قادمة التفاصيل بنحو أوسع إن شاء الله تعالى والله ولي التوفيق .

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لله وَلِلرَّسُولِ إِذَا

دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ وَاعْلَمُوْا أَنَّ اللهَ يَحُوْلُ بَيْنَ الْمَـرْءِ وَقَلْبِهِ وَأَنَّهُ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ . . . وَاذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ مُسْتَضْعَفُونَ فِي الأَرْضِ تَخَافُونَ أَنْ يَتَخَطَّفَكُمُ النَّاسُ فَاٰوِيكُمْ وَأَيَّدَكُمْ بِنَصْرِهِ وَرَزَقَكُمْ مِنَ الطَّيِّبَـاتِ لَعَلَّـكُمْ تَشْكُرُونَ﴾[1] .

النجف الأشرف — محمد باقر الصدر

(١) سورة الأنفال آية ٢٦